



## غوتيريش يعلن عن خطة جديدة لنزع السلاح بهدف إنقاذ البشرية والأجيال المقبلة

يتعلق بالتقدم التكنولوجي الذي يمكن أن يستخدم أيضاً لتطوير تطبيقات جديدة للأسلحة ذات تطبيقات خطيرة وبغضبة. وقال غوتيريش: «إذا اندلع صراع كبير للنزاع المسلح في عالمنا - وكلنا نأمل ألا يحدث ذلك - فأنا على يقين من أن ذلك سوف يسبقه هجوم هائل على الإنترنت، وأنا على استعداد لاستخدام نفوذي لمنع الصراعات الناجمة عن أفعال ارتكبت في الفضاء الإلكتروني».

### نداء للشباب

وخاطب الأمين العام الشباب قائلاً: «أنتم أهم قوة للتغيير في عالمنا. أمل أن تستخدموا أصواتكم لإحداث فرق».

وعن وسائل التواصل الاجتماعي، ذكر غوتيريش أنها تقدم أدوات غير مسبوقة للاتصال، والوصول عبر الحدود والانضمام إلى الآخرين في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبة الأمم المتحدة في العمل مع الشباب لمساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات لجهل أصواتهم أكثر جهرًا وتوجيه التغيير الذي يحتاج إليه العالم.

وختاماً قال الأمين العام: «لقد أنشئت الأمم المتحدة بهدف القضاء على الحرب كأداة للسياسة الخارجية، لكن بعد مرور سبعة عقود، لا يزال عالماً خطيراً كما كان في الماضي. نزع السلاح يمنع وينهي العنف. يدعم نزع السلاح التنمية المستدامة».

تحرمهم من الطعام والرعاية الصحية والتعليم وأي وسيلة لكسب العيش». ووفق بيانات الأمم المتحدة، تشرد أكثر من 65 مليون شخص بنهاية عام 2016 بسبب الحرب والعنف والاضطهاد. ومع انتقال النزاع المسلح من الحقول المفتوحة إلى المدن، تصبح الأسلحة المتفجرة مميتة بشكل خاص للمدنيين، فضلاً عن تأثيرها المدمر على المستشفيات والمدارس، وإمدادات المياه والكهرباء.

وأشار الأمين العام إلى أنه سيدعم الدول الأعضاء في وضع قيود مناسبة ومعايير مشتركة بشأن استخدام هذه الأسلحة في المناطق السكنية. كما أعلن عن إطلاق مبادرة جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاتجار بها على الصعيد الوطني وعبر الحدود. وكذلك تخصيص موارد داخل صندوق بناء السلام لدعم الإجراءات الحكومية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بما في ذلك جمعها وتدميرها.

وقال إن «الإنفاق المفرط على الأسلحة يستنزف الموارد من أجل التنمية المستدامة، ويتعارض مع خلق مجتمعات مستقرة وشاملة ومؤسسات قوية وحكم فعال وديمقراطية وثقافة لاحترام حقوق الإنسان».

بناء عالم أفضل للأجيال القادمة وتطرق الأولوية الثالثة من أولويات نزع السلاح إلى حماية الأجيال القادمة، لا سيما في ما



والصواريخ والمدفعية والمدافع اليدوية غير المشروعة، التي تسهم في تأجيج العنف المسلح الذي يسبب بدوره الفوضى في العديد من أنحاء العالم.

وأكد غوتيريش أن حظر بعض الأسلحة التقليدية وتقييدها يمكن أن ينعذ الأرواح، ولكنه أضاف: «على الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة الصراع المسلح. وإلى جانب الأعداد المروعة من المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا، تجبر الصراعات أعداداً قياسية من الناس على ترك منازلهم، وغالباً ما

نخلق حالة من انعدام الأمن العالمي تهددنا جميعاً». وناشد في هذا السياق الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك دون إبطاء، للحفاظ على المكاسب القيمة التي تحققت.

### الأسلحة التقليدية وأثرها على المدنيين

وتتعلق الأولوية الثانية بالحد من تأثير الأسلحة التقليدية والتخفيف منها. ويتراوح ذلك من العبودية النافسة إلى القذائف الباليستية

وأشاد الأمين العام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واصفاً إياها بحجر الأساس لصون السلم والأمن الدوليين. إذ نجحت المعاهدة في الحد من عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى أقل من عشر، خلال 50 عاماً، هي عمر المعاهدة. وتابع مناشداً جميع الدول، بما فيها الدول غير الأطراف، الالتزام بواجبات والتزامات عدم الانتشار ونزع السلاح بموجب المعاهدة.

وقال الأمين العام، إنه «عندما تسعى كل دولة إلى تحقيق أمنها الخاص دون اعتبار للآخرين، فإننا

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن أجندته لنزع السلاح، التي تركز على ثلاث أولويات هي إنقاذ البشرية وإنقاذ الأرواح ونزع السلاح من أجل الأجيال القادمة.

ويهدف الجزء الأول من الخطة إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية. وهو أمر ذو أولوية مطلقة للأمم المتحدة، حيث كان موضوع أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام 1946. وعقب الأمين العام قائلاً: «اليوم، يظل القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو أولويتنا، وأكد من جديد التزامي. لكن الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف هي في حالة أزمة شديدة. عالمنا في تراجع. خلال فترة الحرب الباردة وبعدها مباشرة، أسفرت مفاوضات شاقة عن اتفاقيات خفضت ترسانات الأسلحة النووية، واختبارات نووية محظورة، وفككت فئات كاملة من الصواريخ... لكن اتفاقيات تلك الحقبة مهددة الآن أكثر من أي وقت مضى. الحوار الاستراتيجي بين الدول النووية لا يزال محدوداً».

واستدل غوتيريش على ذلك بعدم وجود مفاوضات ثنائية جارية بين روسيا والولايات المتحدة لإجراء مزيد من تخفيضات الأسلحة النووية. وأضاف: «ما زال هناك حوالي 15 ألف سلاح نووي مخزن حول العالم. المئات جاهزة للإطلاق في غضون دقائق. خطأ ميكانيكي أو إلكتروني واحد هو ما يفصل البشرية عن كارثة يمكن أن تمحي مدناً بأكملها من الخريطة».

## 24 مليون فرصة عمل في الاقتصاد الأخضر

الاقتصادية المدروسة التي بلغ عددها 163 قطاعاً، لن يعاني سوى 14 منها من فقدان أكثر من 10 آلاف وظيفة في جميع أنحاء العالم.

- سيبلغ هذا العدد مليون فرصة عمل أو أكثر في قطاعين فقط هما التنقيب عن النفط وتكريره.

- ستخلق 2,5 مليون فرصة عمل في قطاع توليد الكهرباء استخدام موارد متجددة لتعويض عن نحو 400 ألف فرصة عمل فقدت في قطاع توليد الكهرباء باستخدام الوقود الأحفوري.

- يمكن خلق 6 ملايين فرصة عمل بالانتقال نحو «اقتصاد دائري» يشمل أنشطة من قبيل إعادة التدوير، والإصلاح، والإيجار وإعادة التصنيع ليحل محل النموذج الاقتصادي التقليدي وهو «الاستخراج والتصنيع والاستخدام والرمي جانباً».

في الأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا زهاء 3 ملايين و14 مليون ومليون فرصة عمل على التوالي نتيجة للتدابير المتخذة في مجال إنتاج الطاقة واستخدامها. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يحدث فقدان للوظائف في الشرق الأوسط (-0,48 في المائة) وأفريقيا (-0,04 في المائة) إذا استمر الأمر على هذا المنوال بسبب اعتماد هاتين المنطقتين على الوقود الأحفوري والتعدين على التوالي.

ويهيب التقرير بالبلدان اتخاذ إجراءات عاجلة لتدريب العمال على المهارات اللازمة للانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً وتوفير الحماية الاجتماعية لهم بما ييسر الانتقال إلى وظائف جديدة ويسهم في منع الفقر ويقلل من ضعف الأسر والمجتمعات المحلية.

### النتائج الرئيسية الأخرى

- ستستفيد معظم قطاعات الاقتصاد من خلق فرص العمل، فمن بين القطاعات



عالمية في ساعات العمل بنسبة 2 في المائة في عام 2030 جراء المرض.

وعلى الصعيد الإقليمي، ستخلق

وخاصة في الزراعة. ويمكن أن تسفر عن عدة حالات طيبة كالإرهاق والسكتة الدماغية. ويذكر التقرير إن الإجهاد الحراري سيسبب خسارة

والحراة والأنشطة السياحية، والتي يعمل فيها 1,2 مليار عامل. ولكن الزيادات المتوقعة في درجات الحرارة ستزيد الإجهاد الحراري،

ذكر تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية إن 24 مليون فرصة عمل جديدة ستخلق عالمياً بحلول عام 2030 إذا وضعت سياسات صائبة لتعزيز اقتصاد أكثر اخضراراً.

فوفقاً لتقرير «الاستخدام والأفاق الاجتماعية في العالم، 2018: التخضير مع فرص العمل»، ستفضي الجهود الرامية إلى الحد من الاحترار العالمي بمقدار درجتين مؤويتين إلى خلق فرص عمل أكثر من فرص العمل الضائعة والتي يبلغ عددها 6 ملايين فرصة.

وستخلق فرص عمل جديدة باعتماد ممارسات مستدامة في قطاع الطاقة، ومنها التغييرات في مزيج الطاقة، وتشجيع استخدام مركبات كهربائية، وتحسين كفاءة الطاقة في المباني. وتحافظ خدمات النظم البيئية - بما فيها تنقية الهواء والماء، وتجديد التربة وتسميدها، ومكافحة الآفات، والتلقيح، والحماية من الأحوال الجوية القاسية - على جملة أمور منها أنشطة الزراعة وصيد الأسماك